

السيدات والسادة الحضور،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم بالنيابة عن منظمة رصد الجرائم في ليبيا، ومحامون من أجل العدالة في ليبيا، والمنظمات الشريكة.

نقدم هذه الكلمة في سياق الإحباط الشديد الذي نشعر به إزاء عدم إحراز أي تقدم ملموس في التحقيقات الجارية في ليبيا منذ بدء عمل المحكمة الجنائية الدولية في عام 2011.

في إحاطة المدعي العام للمحكمة الى مجلس الأمن في شهر نوفمبر الماضي، أعلن عن عزم مكتبه إنهاء التحقيقات بحلول عام 2025 دون أي توضيح حول المعايير و الشروط التي يجب توافرها حتي يتم انتهاء التحقيقات.

وكذلك لم يقوم باستشارة منظمات المجتمع المدني والضحايا والمجتمعات المتأثرة قبل الادلاء بهذه الاحاطة. .

هذا الإعلان كان مفاجئاً للمجتمع المدني والضحايا في ليبيا، خاصة بعد مرور 12 عام من إحالة الملف الليبي إلى المحكمة، ولا زالت لم تحقق هدف مساءلة الجناة و العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا.

كما نود الإشارة إلى ضعف التواصل الفعال بين مكتب المدعي العام مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا التي تعمل في الميدان على توثيق الجرائم وجمع الأدلة و التي تتعرض الي القمع و الاعمال الانتقامية بسبب عملهم.

وكما ذكر السيد المدعي العام، لم تتعاون السلطات الليبية مع المحكمة، بما فيها عرقلة اصدار التصاريح اللازمة لهم حتي يتمكن فريق المدعي العام من اجراء التحقيقات اللازمة داخل ليبيا، مما ساهم في عرقلة التحقيقات على الأرض، وعدم الوصول لجزء كبير من الأدلة والشهود.

إن القضاء الليبي غير قادر وغير راغب في إجراء تحقيقات مستقلة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة.

علاوة على تعرض رجال القضاء والمحامين في ليبيا الى التهديد والاعتقال التعسفي من قبل المجموعات المسلحة التابعة للدولة بسبب عملهم. كما ذكر التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق الاممية المعنية بليبيا.

إن إنهاء التحقيقات دون إحراز أي تقدّم ملموس في محاسبة الجناة، يغذي دائرة الافلات من العقاب و يشجّع الجناة على الاستمرار في ارتكاب جرائمهم، ويقوّض الأمل المتبقي للضحايا في العدالة.

لذلك، ندعو المدعي العام إلى إعادة النظر في إعلانه حول إنهاء التحقيقات في نهاية عام 2025، وأن يبذل قصارى جهده في تسريع إصدار مذكرات قبض في حق المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في ليبيا.

كما ندعو الدول الأعضاء، وكذلك السلطات الليبية، إلى ضمان بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. فهم حلقة وصل أساسية بين المحكمة وبين الضحايا والشهود، ويجب حمايتهم من القمع.

أخيراً، نطالب الدول الأعضاء بتوفير كافة الإمكانيات للمحكمة، بما فيها الدعم المالي الكافي حتى تتمكن من مواصلة التحقيقات على ليبيا، كذلك ندعوهم للتعاون مع المحكمة لتفعيل أوامر القبض الصادرة عنها.

ختاماً يبقى الأمل الأخير للضحايا هي محكمة الجنايات الدولية وهي الآلية الوحيدة أمامهم لمحاسبة الجناة و لتحقيق العدالة.

شكراً لكم.